



الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر

Water governance as a mechanism to rationalize water management in Algeria

La gouvernance de l'eau en tant que mécanisme de rationalisation de la gestion de l'eau en Algérie

لقب واسم : جوي سعيدة

جامعة قسنطينة-3

jouisaida@gmail.com

الملخص:

يعتبر مفهوم الحوكمة " Gouvernance " من المفاهيم الحديثة التي أثارت جدلا واضحا حول ترجمتها إلى العربية وتعريفها على نحو دقيق، رغم الاتفاق على أهمية المفهوم وضرورة طرحه و تداوله. تتوجه الحوكمة حاليا إلى التعبير عن مجالات جديدة وعلى هذا الأساس تطرقنا إلى الحوكمة المحلية و اتخذنا من الحوكمة المائية نموذجا، باعتبار الماء المورد الحيوي الذي يعاني من تناقص باستمرار لذا تسعى كل الدول إلى لتنمية الموارد المائية والحفاظ عليها من الهدر و التلوث و على هذا الأساس سنستهل الحديث أولا عن الحوكمة ، الحوكمة المحلية، الحوكمة المائية و كنموذج الجزائر و هذا باستخدام إحصائيات نعبر عنها بمجداول و رسومات من أهم النتائج : يعتبر الموارد المائي من الموارد الطبيعية المحدودة و المتجددة يتطلب أسلوب جديد لتسييره لذا عكفت الجزائر على و ضع سياسة مائية و إستراتيجية وطنية من خلال عصرة قطاع الموارد المائية و تعزيز الأطر القانونية.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة , الحوكمة المحلية , الحوكمة المائية، الحوكمة المائية في الجزائر.

Abstract: The concept of governance "Gouvernance " is one of the modern concepts that sparked a clear debate about its translation into Arabic and its precise definition, despite agreeing on the importance of the concept and the need to ask and circulate it. Governance is now heading to express new areas and on this basis we have touched on local governance and we have taken the example of water governance, as the water is a vital resource that suffers from decreasing constantly so all countries seek to develop and maintain water resources from waste and pollution and on this The foundation we will begin to talk first about governance, local governance, water governance and as a model of Algeria and this using statistics we express with tables and drawings of the most important results: water resources from natural resources, limited and renewable,

requires a new way of running it, so Algeria has embarked on and put Water policy and national strategy through modernizing the water resources sector and strengthening the legal frame.

Key words: governance, local governance, water governance, and water governance in Algeria.

Resume:

Le concept de gouvernance est l'un des concepts modernes qui a suscité un débat clair sur sa traduction en arabe et sa définition précise, en dépit de l'importance du concept et de la nécessité de le demander et de le faire circuler.

La gouvernance se dirige maintenant vers l'expression de nouveaux domaines et sur cette base nous avons abordé la gouvernance locale et nous avons pris l'exemple de la gouvernance de l'eau, car l'eau est une ressource vitale qui souffre de la diminution constante de sorte que tous les pays cherchent à développer et à maintenir les ressources en eau des déchets et de la pollution et sur ce La Fondation, nous commencerons à parler d'abord sur la gouvernance, la gouvernance locale, la gouvernance de l'eau et comme un modèle de l'Algérie et ce en utilisant les statistiques que nous exprimons avec des tableaux et des dessins des résultats les plus importants: les ressources en eau des ressources naturelles, limitée et renouvelable, nécessite une nouvelle façon de l'exécuter, de sorte que l'Algérie a lancé Politique de l'eau et stratégie nationale en modernisant le secteur des ressources en eau et en renforçant le cadre juridique.

Mots clés: gouvernance, gouvernance locale, gouvernance de l'eau et gouvernance de l'eau en Algérie.

*جوي سعيدة jousaida@gmail.com

مقدمة :

أصبح مفهوم الحكم الراشد أو الحوكمة أو الحاكمية عند البعض في العقود الأخيرة على حد كبير من الأهمية سواء للدارسين أو المحللين أو الباحثين وهو من المواضيع التي تخضع إلى نقاش علمي حاد حيث ظهر هذا المفهوم لتحقيق جملة من الغايات هدفها الأول والأخير هو خدمة الانسان وذلك بتطبيق ما انطوى عليه من خصائص (شفافية ، مساءلة ، إرساء دولة القانون ...) و مع الاهتمام بتطبيقه على المستوى الوطني أصبح أيضا إلزامية تجسيده على المستوى المحلي بل أيضا في كل المجالات لذا أصبح فيه تداول كثير في استعمال المصطلح مثل الحوكمة المحلية، الحوكمة البيئية، الحوكمة المؤسسية، الحوكمة المائية و عليه وكغيرها من الدول تسعى الجزائر في مجال المياه إلى تبني المفهوم و تجسيده على ارض الواقع من اجل ترشيد و عصرنة قطاع المياه فيما خاصة انه يعاني عدة مشاكل و سيتم التطرف بهذا الصدد إلى جملة من الإحصائيات التي تبوب في شكل جداول و يعبر عنها بروسومات بيانية .

وعليه تم طرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم الحوكمة المائية في ترشيد تسيير المياه في الجزائر ؟

تم تقسيم الدراسة إلى :

المحور الأول: ماهية الحوكمة

المحور الثاني: الحوكمة المحلية

المحور الثالث: الحوكمة المائية "دراسة حالة الجزائر"

المحور الرابع: أبعاد ومشاكل الحوكمة المائية في الجزائر

المحور الأول: ماهية الحوكمة

أولاً: نشأة وظهور الحوكمة

لغويًا: كلمة Gouvernance (حوكمة) مشتقة من "Gouvernement" (حكومة) الذي

يأتي من "gubernare" اللاتينية و "kubernân" الاغريقية وهو مصطلح يعني "قيادة السفن".

لقد استخدم مصطلح "Gouvernance" في فرنسا في القرنين 12 و 13 بمعنى "حكومة"

(فن أو طريقة الحكم)¹ (Sophie Richard, Thierry Rieu ،، p2)، ثم كمصطلح قانوني سنة

1978م، ليستعمل بعدها في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير "charges de gouvernance"

"² (طلبه السنة الرابعة، 2006/2005) ، بينما انصرف المعنى الانحلوساكسوني

"Governance"، من خلال مؤرخي العصور الوسطى لإنجلترا إلى التعبير عن نمط تنظيم

السلطة الإقطاعية.

استخدم الملك "شارل ألبارت Charles-Alberst" من جهة أخرى مصطلح

"BuonGoverno"، حوالي سنة 1840، للدلالة على أداة جوهرية لإخراج مملكته من حالة

الانسداد، وتشير العديد من الدراسات إلى أن المحتوى والدلالات التي يحملها مصطلح الحكم

الراشد قد ظهرت في حقب تاريخية سابقة من خلال كتابات الفكر الإسلامي حيث أخذت على

عائقها فكرة تسديد وترشيد الحكم، فالماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية"، وابن تيمية في

كتابه "السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، وابن خلدون مباحث مقدمته

الشهيرة،... وغيرهم الذين اهتمت كتاباتهم بهذا الأفق الفكري المهتم بما نسميه بترشيد

السياسية و نظام الحكم للوصول إلى الحكم الراشد.

نجد أن مصطلح "Gouvernance" قد عاود الظهور في مقال للإقتصادي الأمريكي "رونالدكوس

"Ronald Coas"، نشر سنة 1937، بعنوان " طبيعة المؤسسة The nature of the firm"، والذي

ينصرف مفهومه إلى تسيير المؤسسة الاقتصادية، حيث أوضح فيه أن المؤسسة الاقتصادية تستطيع الصمود في السوق إذا كانت أنماط تنسيقها الداخلية تسمح لها بتقليل تكاليف معاملاتها، وتعتبر سنة 1989 سنة التحول في استخدامات المصطلح واندراجه ضمن المقاربة المؤسساتية

حيث طرح لأول مرة في نهاية الثمانينات³ (سليم بركات، 2007/2008، ص ص 9،10)، وذلك في تقارير البنك الدولي لعام 1989 حول التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في أفريقيا، إلا أن هذا التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم لم يدم طويلا فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوروبا الشرقية أواخر الثمانينات بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم واستخدم على نطاق واسع خلال حقبة التسعينات لاسيما في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية⁴ (سامح فوزي، أكتوبر 2005، ص 4).

ثانيا: الحوكمة من جانب المقاربة النظرية ومن جانب المقاربة المؤسساتية

1: الحوكمة من جانب المقاربة النظرية

أولا: مجال دراسة الحوكمة

تمثل الإشكالية الرئيسية التي يدور حولها النقاش النظري في العلاقة بين جهاز الدولة والحكم من ناحية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية أخرى، ودور كل منهما في إدارة الدولة و تسيير الشؤون العمومية، ففي إطار عجز الدولة (كفاعل تقليدي) المتزايد عن تلبية احتياجات المواطنين أصبحت مشاركة المجتمع المدني و القطاع الخاص في تحمل أعباء التنمية المجتمعية ضرورة ملحة وأثير التساؤل حول حدود دور كل منهم وطبيعة المشاركة التي يمكن إقامتها بينهم ومن ثم فإن مفهوم الحوكمة يعطى دورًا مختلفًا للحكومة ويقلص اختصاصاتها إلى التوجيه والإشراف، وتتخلى فيه الدولة عن القيام بالعديد من الخدمات العامة التي كانت جزءًا لا يتجزأ من وظيفتها الأساسية للمجتمع المدني والقطاع الخاص⁵ (سامح فوزي، المرجع السابق، ص ص 4-5).

لقد اندرج مفهوم الحوكمة ضمن مختلف العلوم الاجتماعية تدريجيا خلال سنوات التسعينات، وإذا كان لا يستند إلى نظرية معينة باعتباره مفهوما يمكن استخدامه في تقييم أنماط الحكم في دول مختلفة، دون أن يكون وراءه نظرية تشرح كيف يمكن الوصول إلى ترشيد الحكم، أي عدم الاستناد إلى نظرية موحدة شاملة تشكل مرجعية موحدة للحكم الراشد، فإن هذا المفهوم متعدد مجالات الدراسة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...)، ويستمد عناصره من

العنوان الحوكمة المائية كألية لترشيد تسيير المياه في الجزائر أ/جوي سعيدة

عدة حقول دراسية، حيث هناك من يذهب إلى أن الحوكمة (الحكم الراشد) تركز على سلسلة طويلة من الأبحاث المتعلقة بنظرية اتخاذ القرار، انها تندرج ضمن مقارنة متعددة حقول الدراسة، فهي تستمد من علم اجتماع التنظيمات دراساته المتعلقة بالسلطة ومفهوم الفاعل "notion d'acteur"، ومن العلوم السياسية تحاليلها المتعلقة بمقاربة النظام approche système خاصة منها المتعلقة بتدفق الشبكات، كما تستمد من علوم التسيير ما يتعلق بالقرار المتعدد المستويات (la décision multi-niveaux).
إذا من الناحية النظرية يصعب وضع تعريف جامع ومانع للحوكمة نظرا لارتباطاته المتشعبة التي تمتد إلى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى تعدد الفواعل⁶ (سليم بركات، المرجع السابق، ص ص 14-15).

ثانيا- بعض التعريفات النظرية للحوكمة (الحكم الراشد):

1-تعريفالأستاذ ماريان "Marrien" والذي حصر مفهوم الحكم الراشد في إشكالية فعالية ونجاعة التدخل العمومي والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، ومن الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط، ومن تسيير المرفق العام إلى التسيير على أسس مبادئ السوق وحتى من السلطة العمومية الاحتكارية إلى الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص.

لذلك مفهوم الحكم الراشد يركز على 3 أسس رئيسية:الأساس الأول يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم بالإضافة إلى ضعف الفعالية والنجاعة في العمل العمومي والأساس الثاني يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي وأخيرا فان الأساس الثالث يتعلق بظهور شكل جديد أكثر ملاءمة مع المعطيات الحالية⁷ (طلبة السنة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12).

ب- حسب هرميت السنهانس Hermut Elsenhans، يعتبر الحكم الراشد كفن لإدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني⁸ (سامح فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 16).

2: الحوكمة من جانب المقاربة المؤسساتية

استخدمت المؤسسات الدولية مصطلح الحكم الراشد بداية من الثمانينات لتحديد معايير حسن سير الإدارة العمومية في الدول النامية، والقيام بإصلاحات مؤسساتية ضامنة لنجاح مختلف البرامج الاقتصادية.

أولا-تعريف البنك الدولي للحكم الراشد:

عرف البنك الدولي الحكم الراشد سنة 1989 بأنه: " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة ."

وقد عرفه سنة 1992 بأنه: "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية ومدى قدرة الحكومات على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات والقيام بالوظائف المكلفة بها"⁹ (World Bank, 1992, p3).

أن واقع ممارسات البنك الدولي اثبت بأن البعد الاقتصادي قد طغى على تصور الحكم الراشد، وذلك لحمل الدول النامية على الخضوع لبرنامج التعديل الهيكلي وهو ما يعني اللجوء إلى المديونية (الاستدانة)¹⁰ (طلبلة السنة الرابعة، ص 13).

ثانيا- تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1997: " هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته".
وفي نفس التقرير عرف الحكم الراشد على أنه الحكم القائم على: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفاعلية والكفاءة، الرؤية الاستراتيجية.

وقد أفضى الجهد التطويري لمفهوم الحكم الراشد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تجاوز المفهوم في حد ذاته، تماشيا مع مفهوم البرنامج للتنمية البشرية وأحدث تحولا في تصوره للموضوع من خلال تقريره لسنة 2002، حين ركز على مفهوم الحكم الديمقراطي، صانعا تميز هذا المفهوم الذي طرحه البنك العالمي، وإن كان يتلاقى معه في الاهتمام بمبادئ الفعالية والكفاءة في تسيير الشؤون العمومية بالعدالة¹¹ (سامح فوزي، ص ص 27-29).

المحور الثاني: الحوكمة المحلية

أولا: مفهوم الحوكمة المحلية

أبرزت التغيرات التي حدثت في نهاية القرن العشرين لتبني الكثير من دول العالم الثالث لأنظمة ذات توجه ديمقراطي بدلا من الأنظمة التقليدية التسلطية التي كانت سائدة، مما انعكس على نمط الأجهزة الإدارية في تلك الدول وكيفية تعاملها مع متطلبات المواطنين على المستوى المحلي، الذين أصبحوا ينادون بتقديم خدمات تساوي حجم الضرائب التي يدفعونها ويحاولون المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة، مما جعل الحكومات المركزية تخصص جزءا هاما من موازنتها الوطنية للسلطات المحلية.

جعل هذا الأمر الكثير من الدول تتبنى سياسات التحول إلى القطاع الخاص على المستوى المحلي، وزيادة الدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية تقديم الخدمات والتنمية المحلية عبر إدخال الأساليب التجارية Commercialisation في إدارة أنشطتها، بحيث تدار المشاريع المحلية كأنشطة شبه خاصة مستقلة ماليا وتكون مساءلة عن تقديم الخدمات، كما تراجعت بعض القيم التقليدية كالأقدمية والتدرج الوظيفي لصالح أخرى جديدة كالتمكين والمردودية، وهو ما دفع بعض المفكرين ك Osborn & Gaebler مع بداية التسعينات إلى الدعوة إلى إعادة اختراع الحكومة بما يمكنها من تأدية وظائفها بكفاءة أعلى، وأدى ذلك إلى الانتقال من نظم محلية تسيطر فيها المجالس المنتخبة متمثلة في نظامي الإدارة المحلية والحكم المحلي Administration Local and local Government إلى النظام محلي تشارك فيه المنظمات غير الرسمية و القطاع الخاص Local Governance.

تضمن الإعلان الذي صدر عن الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا Cma من 9 إلى 12 ديسمبر 1996 والذي جاء تحت عنوان Declaration of Local Governane أن نظام الحوكمة المحلية يجب أن يتضمن ما يلي :

- ✓ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون
- ✓ لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- ✓ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- ✓ تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

ثانيا: فواعل الحوكمة المحلية

- تقتضي الحوكمة المحلية (على غرار الحوكمة في بعدها الوطني) وجود فواعل رسمية وغير رسمية هي :
- دولة فاعلة القدرة: فلكي تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها أن توفر الآليات التالية:
 - ضرورة التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة لتوفير القدر الكافي من الشفافية والمساءلة والتمثيل.
 - وضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها.
 - تغطية الحاجات المادية بما يكفل تلبية الاحتياجات الشعبية.

- سلطات محلية مؤهلة: إذ لا بد أن تكون الجماعات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين، ويكون ذلك عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية وطبيعة الثقافة السائدة، التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الانتخابات.

- مجتمع مدني مشترك: فلكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين ينبغي أن تبقى المجموعتان على اتصال دائم، ما يعني بالضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية واسع الاتصال قادر على جمع الآراء والتعبير عنها.

- قطاع خاص تنافسي: يجب أن يكون القطاع الخاص مؤهلا لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين و ذلك بالهيكلية و التنظيم الجيد و الكفاءة في تقديم الخدمات النوعية.

و هكذا أصبح البعد الجديد للحكم المحلي يتضمن تقليص سلطة الحكومة المركزية على الهيئات المحلية، و تشجيع فئات جديدة من المستثمرين و رجال الأعمال و مؤسسات المجتمع المدني و إسناد سلطة السيطرة على الإنتاج و توفير السلع و الخدمات لأدني وحدة قادرة على اداء التكاليف و جني المنافع، مما ينتج عنه تقاسم القوة بين الحكومة و المجتمع في اطار نوعين من العلاقات هما العلاقات الأفقية بين السلطات المحلية و المجتمع المدني و العلاقات الراسية بين المستويات الملحية المختلفة¹² (بلال لخروفي، ديسمبر 2012).

المحور الثالث: الحوكمة المائية "دراسة حالة الجزائر"

أولاً: مفهوم الحوكمة المائية

1- ظهور مصطلح الحوكمة المائية

مصطلح "حوكمة المياه" أو "الحوكمة المائية" حديث نسبياً، حيث برز منذ العقد الأخير من القرن العشرين وتزايدت أهميته منذ تبني المنتدى العالمي الثاني للمياه والذي عقد في مدينة لاهاي الهولندية عام 2000 حيث اتفق فيه الأطراف المجتمعة على أن مشكلة المياه في العالم هي مشكلة إدارة وليست مشكلة ندرة فقط، كما تم التركيز على هذا المفهوم من خلال هذا المنتدى عندما شددت لشرافة العالمية للمياه "على أن الأزمة المائية تتمثل أساساً في أزمة حوكمة"¹³ (عبد اللطيف أولاد حيمودة، 2014، ص ص 105-116).

2- تعريف الحوكمة المائية

الحوكمة المائية هي مجموعة النظم المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المياه، خدمة التزويد المائي أو ببساطة هي تحديد من يحصل على المياه ومتي يحصل عليها وكيف،

وغالبا ما تنطوي هذه القرارات على عنصر سياسي هام خاصة في المناطق التي تتسم بوجود تنافس حول موارد مائية محدود ،وبالتالي فإن نظم حوكمة المياه تعكس عادة الواقع السياسي والثقافي على المستوى الوطني والمتوسط والمحلي، أي أنها تشتمل على خيارات سياسية لموازنة المصالح المتنافسة حول منه والمخول بتأدية خدمات معينه ،وكيفية تقديم الخدمات، ومن الذي يدفع ثمن هذه الخدمات، وكيف تتم موازنة المصالح المتنافسة ،والقرارات حول كيفية حماية الموارد المائية¹⁴ (وفاء لطفي، ص ص 2-3) .

تشير الحوكمة المائية في أبسط معانها إلى مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها يشارك في صنعها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص¹⁵ (سامح القبيج، 2015)

يعتبر تعريف "روجرز" و"هول" للحوكمة المائية من أشهر التعريفات: "هي مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية (وفقا للشراكة العالمية للمياه).

ثانيا: أسباب ومبادئ وأبعاد الحوكمة المائية

1: أسباب الحوكمة المائية

من أهم أسباب ودواعي الحوكمة المائية ما يلي:

✓ زيادة الطلب على المياه: وهذا راجع للنمو السكاني السريع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ففي حين تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات في القرن العشرين، تزايد استهلاك المياه ست مرات، وفي كثير من الدول تجاوز الطلب العرض .

✓ زيادة التلوث: تزداد أهمية قضايا مثل التلوث عندما يكون هناك شح في المياه لذلك من وجهة نظر الحوكمة يعتبر التلوث من نتائج تزايد الطلب وينبغي التفكير باستخدام تلك الملوثات ومناقشتها في ضوء الاحتياجات الاستهلاكية والمتطلبات البيئية الملحة.

✓ تزايد الترابط بين الأنظمة المائية وتعقيدها: قد تتضاعف تحديات الحوكمة الفعالة، عندما تصبح الموارد المائية أكثر تطورا، و يزداد التعقيد في الروابط بين مختلف استخدامات المياه ومستخدمها ونظمها، فارتفاع مستوى الشك والتغير في وجود المياه

العنوان الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسير المياه في الجزائر أ/جوي سعيده

والطلب عليها والمرتبطين بالهيكليات المجتمعية والسياسية المعقدة التي نمت حول المياه، أدى إلى نظم معقد هذه خصائص جديدة لا يمكن التنبؤ بها.

✓ تزايد الشك المتعلق بتغير المناخ: تؤثر التغيرات المناخية بشكل أساسي على الموارد المائية من خلال تكرار وقوع أحداث كارثية مثل (الفيضانات وموجات الجفاف) مما يتطلب مواجهة تحدي التغيرات المناخية عند التخطيط لإدارة الموارد المائية.

✓ ضرورة الإنصاف في تزويد الخدمات والموارد المائية: يعتبر عدم القدرة على الوصول إلى خدمات مائية مناسبة ومستدامة من أسباب ونتائج ومؤشرات الفقر، وعندما يصبح الوصول إلى المياه خاضعا لنقاش في إطار حقوق الإنسان يكون من الضروري ضمان وصول منصف للمياه وإلى عمليات صنع القرار المائي من قبل جميع قطاعات المجتمع

✓ 2: مبادئ الحوكمة المائية

المنهجيات :

-منفتحة وشفافة: أي المؤسسات المائية تعمل بطريقة منفتحة وشفافة (لغة يفهمها الشعب وقرارات شفافة)

2-شاملة وصریحة: يجب أن تكفل مشاركة واسعة من خلال كافة مراحل دورة إدارة مشروع المياه، من تشكيل الرؤية إلى التنفيذ والتقييم.

3-مترابطة وتكاملية: ويجب على المؤسسات المائية عند تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج أن تأخذ في الحسبان جميع مستخدمي المياه والمحتملين والعوامل الخارجية.

4-منصفة وأخلاقية: يجب توكي الإنصاف ضمن مختلف الجهات المعنية ومجموعات المستخدمين وبينها ومراقبتها طوال عملية تطوير السياسات وتنفيذها، ويجب إيلاء عناية خاصة بالحقوق والاحتياجات المحددة للنساء والفقراء والمجموعات الاجتماعية المهمشة. كما ينبغي الأنصاف في تطبيق العقوبات المتعلقة بسلوك فاسد أو ممارسات ضارة ويجب الاستناد إلى المبادئ الأخلاقية للمجتمع.¹⁶ (وفاء لطفي، ص ص 3-8-10-11)

الإداء والتشغيل

- المساءلة: ينبغي على كل مؤسسة معنية بالمياه أن تشرح أفعالها وتحمل المسؤولية. كما يجب تحديد عقوبات خرق القواعد وآليات تنفيذ التحكيم لضمان الوصول إلى حلول مرضية لقضايا المياه.

2-الكفاءة: أي يجب تحقيق التوازن بين مفاهيم الكفاءة السياسية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالموارد المائية من ناحية والكفاءة الاقتصادية البسيطة من ناحية أخرى.

3-التجاوب والاستدامة: يجب أن تكون السياسة المائية قائمة على الطلب المائي وتقييم الأثر المستقبلي والخبرة السابقة. ويجب تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات على المستوى الأكثر ملاءمة. كما يجب أن تكون السياسات المائية مبنية على حوافز لضمان تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية عند إتباعها.

و ينبغي أن يُنظر لاستدامة الموارد المائية على المدى البعيد كمبدأ موجه¹⁷ (سامح القبج، 2015)

3: أبعاد حوكمة المياه¹⁸ (عبد اللطيف أولاد حيمودة، ص 108)

نجاح الحوكمة يعد المقياس للقدرة على مواجهة التحديات المتمثلة في الأبعاد الثلاثة التالية:

البعد الاجتماعي: تعتبر إمدادات المياه خدمة أساسية وضرورية يحتاجها يوميا كل كائن بشري :

بغض النظر عن جنسه ومستواه الاجتماعي، لذا يجب توفير تضامن اجتماعي يسمح حتى للطبقات المعدومة بالحصول على الكميات اللازمة للعيش.

1- البعد الاقتصادي: ويتعلق بالاستعمال العقلاني للمياه ودورها في التنمية الاقتصادية الشاملة.

2- البعد البيئي: الذي يؤكد دوما تعزيز استدامة الموارد الطبيعية وسلامة الأنظمة

البيئية¹⁹ (سامح القبج، 2015)

3- البعد السياسي : ويتمثل في منح الموانين ومختلف الأطراف السلطة للمساعدة في اتخاذ

القرارات المتعلقة بتسيير المورد وكذا حق الجميع في الحصول على الماء.

ثالثا: الحوكمة المائية في الجزائر

عرفت الدولة الجزائرية مؤخرا اهتماما متزايد بقطاع الموارد المائية، خاصة وان الجزائر تتواجد ضمن قائمة الدولال فقيرة من ناحية المياه، إضافة إلى الزيادة السكانية المعتبرة إضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي الموجهة لقطاعي الفلاحة والصناعية، وغيرها من الأشياء التي حفزت على زيادة وارتفاع الاحتياجات المائية، ونظرا إلى الموارد المحدودة من المياه في الدولة الجزائرية سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو الجوفية ، فقد سعت هذه الأخيرة لبذل مجموعة من الجهود في مجال الموارد المائية للمحافظة عليها وحمايتها من الأخطار التي تواجهها من تلوث وندرة واستنزاف، كما عملت على وضع وصياغة مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي من

العنوان الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر أ/جوي سعيدة

شأنها المساهمة في تنمية هذه الموارد وتحسين سبل تسييرها وإدارتها في إطار حوكمة مائية تتماشى وأهداف التنمية المستدامة.

1: الموارد المائية في الجزائر

تتواجد الجزائر في شمال إفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم تقدر مساحته ب 09 مليون هكتار، بمساحة إجمالية تقدر ب 238 مليون هكتار، والأولى إفريقيا من حيث المساحة وفي الدول العربية، كما تحتل موقع استراتيجي من حيث موقعها في بوابة قارة إفريقيا²⁰ (عبد اللطيف أولاد حيمودة، ص 113).

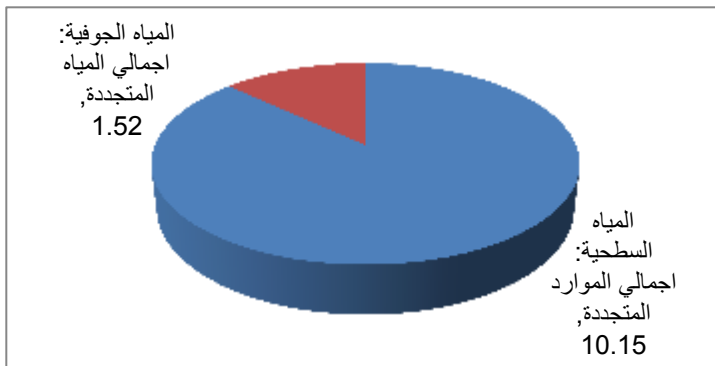
تتكون الموارد المائية في الجزائر من موارد تقليدية كمياه الأمطار والأحواض الجوفية والمياه السطحية، وموارد غير تقليدية كتحلية وتصفية مياه البحر ومياه الصرف الصحي والزراعي، وتشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام باعتبارها مصدر تغذية الأحواض الجوفية والمجري الطبيعية والينابيع والأودية، هاته الأخيرة التي تنقسم إلى أودية تصب في البحر مثل وادي التافنة، الحمام، مينا، الشلف، خراطة، وأودية تصب في الشطوط مثل وادي الغيس، القصب²¹ (نور الدين حاروش، 2015).

جدول رقم 1: الموارد المائية التقليدية المتوفرة في الجزائر (مليار متر مكعب في العام)²² (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2014، ص 138).

البلد	المياه السطحية: إجمالي الموارد المتجددة	المياه الجوفية: إجمالي المياه المتجددة
الجزائر	10.150	1.52

من إعداد الباحثة

الشكل 01: دائرة نسبية توضح الموارد المائية التقليدية المتوفرة في الجزائر (مليار متر مكعب في العام)



جدول رقم2: الموارد المائية غير التقليدية في الجزائر (مليار متر مكعب سنويا متعددة)²³
(برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2014، ص 139)

مياه الصرف المعالجة (المنازل)			انتاج المياه المحلاة	البلد
مياه صرف المنازل المعالجة	مياه الصرف المجمعة في المنازل	انتاج مياه الصرف في المنازل	0.0170 (2002)	الجزائر
(2010) 0.1500	(2010) 1.150	(2010) 0.73		

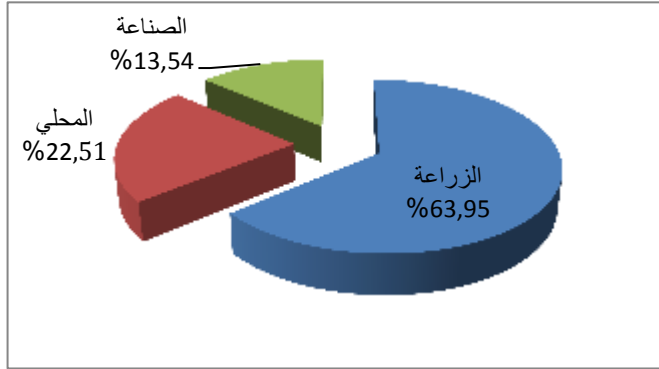
تختلف كميات الأمطار من منطقة لأخرى حيث يتركز تساقط الأمطار خصوصا في الشمال وقد تم تقديره (وفقا للوكالة الوطنية للموارد المائية) بـ 87%، ويقدر المتوسط السنوي لتساقط الأمطار بالبلاد بـ 450 ملم وتوجد فوارق معتبرة بين الشرق والغرب فمثلا المنطقة الوهرانية اقل تساقطا مقارنة بالمنطقة القسنطينية، حيث تتساقط الأمطار بكميات كبيرة تقدر بـ 2000 ملم في السواحل والمرتفعات الجبلية الشرقية في مساحة لا تتجاوز 40 كلم²، والتباين في الأمطار في بعض المناطق يجعل منها مناطق جافة على ما يقدر بـ 95% من الإقليم الوطن، منها 80% شديدة الجفاف.

لا يتجاوز المتاح الإجمالي من المياه القابلة للاستغلال في الجزائر 13.2 مليار م³ هذا يوفر حجم إجمالي يقدر بـ 412 م³ لكل م³ وطن سنويا لكل الاستعمالات (منزلية، فلاحية، صناعية)، هذا الرقم نظريا مؤشر على وضعية الندرة الكبيرة للماء المتمثل في وجود عجز كبير يعرقل الحركة التنموية للبلاد، مما يؤدي إلى استعمال المياه بصرامة وتكشف وفق المخططات استعجاليه، إضافة إلى استعمال المياه من المصادر غير الطبيعية (تحلية مياه البحر و معالجة المياه المستعملة....)، أي لابد من التوجه إلى الحوكمة المائية²⁴ (عبد اللطيف، أولاد حيمودة، ص 113).

جدول رقم3: الطلب على المياه في الجزائر وفقا لكل قطاع سنة 2011 (القياس بالنسبة المئوية لسحب المياه العذبة)²⁵ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 151)

البلد	الزراعة	المحلي	الصناعة
الجزائر	63.95	22.51	13.54

الشكل 02: دائرة نسبية توضح النسبة المئوية للطلب على المياه حسب كل قطاع من إعداد الباحثة



2: جهود الدولة الجزائرية في الحوكمة المائية:

يعتبر وضع سياسة فعالة لتسيير وترشيد وإدارة الطلب على المياه عملية ضرورية وفي هذه الحالة أصبح اللجوء لاستعمال المياه غير التقليدية أمرا لا بد منه والحل الأول الذي عمدت إليه الدولة الجزائرية هو تحلية مياه البحر، أما الحل الثاني فهو إعادة استعمال المياه المستعملة وهي عملية أقل تكلفة.

أولا- الجانب التشريعي والمؤسسي لتسيير وإدارة المياه في الجزائر:

لجأت الجزائر إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات التي تهتم بالثروة المائية وتسييرها وتوزيعها، بحيث تعد وزارة الموارد المائية أعلى مؤسسة حكومية تنقسم بدورها إلى مجموعة من المديريات كما قامت بإنشاء الشركة الجزائرية للمياه سنة 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، ومن أهم ما تكلف به تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها، إضافة إلى التقييم ومراقبة نوعية المياه الموزعة...الخ.

العنوان الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسير المياه في الجزائر أ/جوي سعبدة

نذكر أيضا الديوان الوطني للتطهير ONA، الديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID، الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ANBT، وكالات الأحواض الهيدروغرافية ABH، الوكالة الوطنية للموارد المائية ANRH، دواوين مساحات الري OPI، هذا من الجانب المؤسساتي، أما من الجانب التشريعي فإننا سنتحدث أساسا عن قانون المياه 12-05 المؤرخ في 4 أوت 2005.

ثانيا- أهم المشاريع التي قامت بها الدولة الجزائرية في مجال الحوكمة المائية

منذ نهاية سنة 2000 اعتمدت الدولة مجموعة من البرامج و المشاريع المستقبلية لقطاع الموارد المائية بهدف الرفع من حجم الاحتياطي إلى 8.5 مليار متر مكعب قبل نهاية 2013 و أطلقت في الخماسين الثانيين استثمارات تراوحت بين 15 و 16 مليار دولار للتنمية القطاع ، مع محاولة تحقيق العدالة في توزيع هذا المورد بين مختلف القطاعات وحسب الأولوية، حيث قامت الجزائر بإنشاء الأحواض الهيدروغرافية الذي يوحد الماء بكل أشكاله كما أنه لا يعترف بالحدود و التقسيم الإداري وسير الماء كوحدة طبيعية متكاملة، دون التمييز بين المياه السطحية و الجوفية.²⁶ (أولاد حيمودة عبد اللطيف، ص 114)

لقد صاغت الجزائر سياسية وطنية خلال فترة زمنية من 2006-2025 حيث نصت على زيادة حجم الماء الطبيعي من 3.6 مليار م³ سنويا و المياه الجوفية إلى 11 مليار م³ و زيادة حجم الماء الصناعي من 50 إلى 800 مليون م³ سنويا .

كما تم وضع مخطط خماسي 2016-2019 كان الهدف تعبئة المارد المائية ، توفير الماء الشروب، و توسيع شبكات صرف الماء الصحي²⁷ (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2015) و من بين المشاريع التي قامت بها الدولة الجزائرية نذكرها على النحو التالي :

1-تحويل الماء من عين صالح إلى تمنراست :انجاز اقتصادي وطني هام.

يمثل هذا المشروع من تحويل المياه الجوفية عين صالح إلى تمنراست والمدن المجاورة على مسافة 750 كلم كما يضمن التزويد ب 50.000 متر مكعب من الماء الشروب يوميا مع توقع ضمان 100.000 متر مكعب يوميا في مطلع 2030.

2-نظام التسيير المدمج للإعلام حول الماء:

لقد عملت الدولة الجزائرية مؤخرا على إنشاء قاعدة معلومات حول الموارد المائية، وذلك بمقتضى القانون رقم 05-12 مؤرخ في 4 أوت 2005 متعلق بالمياه، يهدف إلى تحديد كفاءات الحصول على معطيات نظام التسيير المدمج للإعلام حول المياه.

العنوان الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسير المياه في الجزائر أ/جوي سعيدة

ويهدف هذا النظام إلى الإمداد وتنظيم مجموعة من المعلومات والمعارف الخاصة بالموارد المائية سواء من حيث إحصائيات، أو برامج متخذة ومؤتمرات تخص المياه، إصدارات وابتكارات لخبراء ومختصين ناشطين في هذا مجال، تهدف للتحكم أكثر في إدارة الطلب على المياه.

3-تهيئة سد بني هارون:

أكبر المنشآت المائية لتزويد 06 ولايات بعدد سكاني 04 ملايين سنة فقد تم إنجاز سد بني هارون وقد أستغل لسقي 4000 هكتار على الشكل 04 محيطات زراعية²⁸ (عبد الرحمان ديدوح ، 2012-2013، ص 107) ويعتبر هذا السد من أكبر المشاريع المائية سنة الاستقلال وهو مائي و الآن يزود بنسبة 6 ملايين سمته في أفق.

يضم حجم سنوي يقدر ب 504 مليون م³ من المياه لكل من قسنطينة، باتنة، أم البواقي، جيجل، عين مليلة وخنشلة كما تسعى الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات إلى تغطية 6 ملايين مياه الشرب وذلك في أفق

2020 موازاة مع سقي ما يقارب ب 40 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية.²⁹ (www.

Nnasronline. Com, lindi

4-المركب المائي هدنة، الأنظمة شرق-غرب (Hodna) Le complexe hydraulique Setif

(système Est-Ouest): وهذا من أجل إجراء التحويل سطيف-هدنة-العلمة.

5-تحويل المياه من الصحراء الشمالية إلى المناطق الشمالية للجزائر³⁰ (عدلان صدراتي،

2012-2013، ص ص 176-201).

ثالثا- تجربة التسيير بالانتداب للموارد المائية الجزائرية:

تعني الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، خاصة في مجالي تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء حيث ضم مثلا برنامج الحكومة لأفاق 2009 إنجاز أكثر من 33 محطة لتحلية المياه ، ومن بين أهم العقود التي أبرمتها الدولة الجزائرية نذكر على سبي المثال:

*العقد Suez Environnement ADE/ONA - : يتمثل هذا العقد في عقد المساومة تم إبرامه في

نوفمبر 2005 وتم من خلاله انشاء شركة المياه والتطهير الجزائرية في 1 أفريل 2006، وهذا من

أجل ضمان تزويد بالمياه 24/24 ساعة، وضع الأشغال المتعلقة بالمياه العذبة والتطهير حيز

التشغيل...الخ

المحور الرابع : أبعاد ومشاكل الحوكمة المائية في الجزائر

أولا: أبعاد الحوكمة المائية في الجزائر

1- البعد الاقتصادي: لا تتولى الجزائرية للمياه منذ سنة 2006 مهمة التسيير المباشر لخدمات المياه ضمن 4 ولايات الكبرى الآتية: الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، فمهمة تسيير المياه العذبة في هذه الولايات المذكورة يتم تأمينه حاليا بالشراكة مع مؤسسات دولية خاصة ضمن اتفاقيات إدارة أو ما يعرف بصيغة التسيير بالانتداب. إلا أن الجدوى المالية والاقتصادية لهذه المؤسسات يبقى مجهولا خاصة مع التكتّم حول المعلومات المالية بخصوص هذه الشركات وكذا عن العقود والصفقات المبرمة بينها وبين السلطات الجزائرية، أما فيما يتعلق بالسياسة السعرية للمياه وبالرغم من أن المشرع الجزائري قد أورد أحكاما مشتركة تتعلق بتسعيرة للمياه (المواد 137-142) في القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه (سبق ذكره)، إلا أننا لا نجد سياسة واضحة في هذا المجال، كما تعاني الجزائر من مشكل التسربات المائية الذي أدى إلى ضياع نسبة كبيرة من المياه وتزود مجموعة من الأشخاص بالمياه بطريقة غير شرعية من دون عدادات ماء ما قد يزيد من حمل الأعباء والتكاليف المالية والاقتصادية.

2- البعد الاجتماعي: يختلف في الجزائر هذا البعد من ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، فكل منطقة لها خصوصياتها في هذا المجال، مثلا في ولاية الجزائر نجد خدمات المياه والصرف الصحي عرفت تقدما ملحوظا نوعا ما منذ استلام مؤسسة "سيال" إدارة وخدمات المياه، بحيث أصبحت خدمة المياه متوفرة 24/24 ساعة وأيضا نوعية جيدة ما يؤثر على استقرار الحياة الاجتماعية للمواطنين وتحسن نوعية خدمات مياه الشرب والصرف الصحي.

3- البعد البيئي: سعت الدولة الجزائرية من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تضمن حماية مواردها الطبيعية وعلى رأسها الموارد المائية وقد تضمنها القانون 12/05 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه في كل من المواد 166-170-171-172-173-174 تهدف لمعاقبة كل اعتداء عليه³¹ (عدلان صدراتي، ص ص 203-210).

ثانيا: مشاكل وحلول الحوكمة المائية في الجزائر

تعاني الجزائر من العديد من المشاكل التي تحد وتعرقل تطبيق الحوكمة المحلية فيها من تزايد في عدد السكان الذي أدى إلى زيادة الطلب على المياه والذي في نفس الوقت فاق العرض، كما يلعب مناخ الجزائر دورا في محدودية المياه أيضا باعتبار أن أغلبية مساحتها هي عبارة من مناطق صحراوية جافة، دون أن ننسى مشكل التسربات المائية وما تهدره من كميات، وغيرها

من المشاكل الأخرى على مستوى التسيير... الخ، لذلك لا بد من التوجه من إدارة الأزمة إلى حوكمة فعالة مستدامة فلطالما كان الهدف مواجهة أزمة المياه وتوفير المياه لأكثر عدد من السكان متجاهلين مبادئ وممارسات وأبعاد الحوكمة المائية الفعالة، فرغم أن الجزائر تملك خططا وسياسات مائية إلا أنها لا تعتمد على المشاركة في اتخاذ القرارات المائية، وهذا ما يؤدي إلى نقص الشفافية والمساءلة، إذا لا بد من تفعيل هذا الجانب أيضا، ولا بد أيضا من مراقبة عملية التنفيذ (تنفيذ التشريعات) لما تعانيه من بيروقراطية لأنها تعتبر أكبر معرقل للحوكمة المائية الفعال

خاتمة :

لم يعد يقتصر مفهوم الحوكمة على مجال أو مستوى واحد فقط بل تعدى كل المجالات و كل المستويات من اجل تحقيق هدف واحد و هو العقلانية و الترشيح في تسيير مختلف الممارسات . يعتبر الموارد المائي من الموارد الطبيعية المحدودة و المتجددة و مطلب أساسي للحياة و مختلف الجوانب الاقتصادية و التنموية إلا أن هذا المورد يعاني من مشاكل عديدة تؤدي كل يوم إلى ندرته هذا ما أدى إلى اعتماد أسلوب جديد في تسيير هذا المورد الثمين ،إذا تعد حوكمة المياه عبارة عن مجموعة من النظم المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المياه خدمة التزويد المائي أو ببساطة هي تحديد من يحصل على المياه و متي يحصل عليها و كيف .

لقد اتفق الأطراف المجتمع في المنتدى العالمي الثاني للمياه والذي عقد في مدينة لاهاي الهولندية عام 2000 أن مشكلة الماء في العالم مشكلة إدارة و ليس ندرة و عليه لا بد من تبني سياسات تقوم على دمج أبعاد الحوكمة المائية التي تعد مقياس لنجاحها .

- توفر حوكمة المياه فرصة لمعالجة التحديات المائية المرتبطة بالظروف المناخية و الجغرافية، خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم الفني و المشورة، بتعزيز القدرات و إدارة المعلومات، و توفير التمويل لتحفيز تطوير المشاريع و تنفيذها بواسطة برامج الحوكمة المياه .

- تعاني الجزائر كغيرها من الدول العالم مشاكل عديدة في مجال الموارد المائية ناتجة عن ندرة المياه مع عدم التحكم في تسييرها و عليه تم وضع سياسة مائية للمواجهة هذه المشاكل تدرج فيها ترشيح و عقلانية تسيير و استغلال هذه الموارد ما جعلها تنشئ خمس وكالات للأحواض الهيدروغرافية، و لجان لهذه الأحواض بمثابة برلمان للماء و هذا في إطار التسيير المتكامل للمياه الذي يعد من الطرق الحديثة في تسيير.

العنوان الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر أ/جوي سعيدة

- كما وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية من خلال عصرنه قطاع الموارد المائية وتعزيز الأطر القانونية من اجل تكريس الشفافية و الالتزام بمتطلبات حوكمة الموارد المائية.

كخلاصة و توصية نهائية يمكن القول أن المورد المائي من الموارد النفيسة التي يتناقص باستمرار ويزداد التنافس حوله في شتى بقاع العالم لا يتطلب فقط ادراج نوع جديد من التسيير بل يتطلب ثقافة توعوية و ترسانة قانونية رادعة لكل تصرف من شأنه الإضرار بهذا المورد فحامي هذا المورد هو في نفس الوقت مضره إلا هو الإنسان فان عقل من ممارساته و رشد استعماله ضمن هذا المورد لغده و مستقبله.

الهوامش:

Sophie Richard, Thierry Rieu, une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France, AgroParisTech ENGREF montpellier, France, p2

² - طلبة السنة الرابعة، ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية، (الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة)، 2006/2005، ص11.

³ - سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع الدولة والمؤسسات العمومية غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق)، 2008/2007، ص ص10، 9.

⁴ - سامح فوزي، الحوكمة، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد10، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية "مصر"، (أكتوبر2005)، ص4.

⁵ - سامح فوزي، نفس المرجع، ص ص4-5.

⁶ - سليم بركات، المرجع السابق ذكره، ص ص14-15.

⁷ - طلبة السنة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

⁸ - سامح فوزي، مرجع سبق ذكره، ص16.

⁹ World Bank, Governance and development, the world bank washing, DC, 1992, p3.

10-طلبة السنة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 13.

11-سامح فوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص27-29.

12-بلال لخروفي، الحوكمة البيئية المحلية في ظل اصلاح الادارة المحلية في الجزائر "الواقع و الآفاق"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني البلدية والولاية الجديدين"، (قائمة "جامعة 8 ماي" 1945، يومي 3، 4 ديسمبر2012).

13-عبد اللطيف أولاد حيمودة ، محسن زوبيدة ، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، (2014)، ص ص 105-116.

14-وفاء لطفي، الحوكمة المائية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص2-3.

15-سامح القبيج، حوكمة المياه، <http://samehrq.blogspot.com/2012/12/blog-post.html>، (2015/01/14).

15:30

¹⁶ -وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-8-10-11.

17-سامح القبيج، مرجع سبق ذكره.

العنوان الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر أ/ جوي سعيدة

18- عبد اللطيف أولاد حيمودة ، محسن زوييدة ، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، المرجع السابق ذكره، ص 108.

19- سامح القبيج، مرجع سبق ذكره.

20- عبد اللطيف أولاد حيمودة ، محسن زوييدة ، مرجع سبق ذكره، ص 113.

21- نور الدين حاروش، استراتيجية المياه في الجزائر، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،

[http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=93:-d-&catid=12:2010-12-](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=93:-d-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10)

09-22-56-15&Itemid=10.14:00، (2015/01/12).

22- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية إدارة الندرة

وتأمين المستقبل، أمريكا: نيويورك، 2014، ص 138.

23- نفس المرجع السابق، ص 139.

24- عبد اللطيف، أولاد حيمودة، محسن زوييدة ، مرجع سبق ذكره، ص 113.

25- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

26- أولاد حيمودة عبد اللطيف ، زوييدة محسن ، المرجع السابق ذكره، ص 114.

27- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية و البيئة ، سبتمبر 2015.

28- عبد الرحمان ديدوح "الأمن المائي الإستراتيجية المائية الجزائر نموذجا" ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة وهران، 2012-2013. ص 107.

-www. Nnasronline. Com, lindi 29

30- عدلان صدراتي ، حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر

وكنندا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

(جامعة فرحات عباس بسطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص ص 176-201.

31- عدلان صدراتي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 203-210.

المراجع

1-بركات سليم ، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في القانون فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2008/2007.

2- صدراتي عدلان، حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر

وكنندا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

(جامعة فرحات عباس بسطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2012).

3- عبد الرحمان ديدوح "الأمن المائي الإستراتيجية المائية الجزائر نموذجا" ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة وهران، 2012-2013

4- أولاد حيمودة عبد اللطيف ، زوييدة محسن، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، مجلة أداء

المؤسسات الجزائرية، العدد 05، (2014).

5- فوزي سامح ، الحوكمة، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 10، المركز الدولي للدراسات المستقبلية

والاستراتيجية "مصر"، (أكتوبر 2005).

العنوان الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر أ/جوي سعيدة

تقارير ومنشورات هيئات رسمية

6-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية إدارة الندرة وتأمين المستقبل، أمريكا: نيويورك، 2014.

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة، سبتمبر 2015

8- لخروفي بلال، الحوكمة البيئية المحلية في ظل إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر "الواقع والآفاق"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني البلدية والولاية الجديدين"، قالة "جامعة 8 ماي" 1945، يومي 3،4 ديسمبر 2012.

9-طلبة السنة الرابعة، ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، 2006/2005.

10-القبج سامح ، حوكمة المياه، <http://samehrq.blogspot.com/2012/12/blog-post.html> . (2015/01/14).

11-حاروش نور الدين ، استراتيجية المياه في الجزائر، المحلة الإفريقية للعلوم السياسية

[http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=93:-d-&catid=12:2010-12-](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=93:-d-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10)

[09-22-56-15&Itemid=10](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=93:-d-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10) .(2015/01/12).

بحوث

12- لطفى وفاء ، الحوكمة المائية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

13- Richard Sophie, Rieu Thierry, une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France, AgroParisTech ENGREF montpellier ,France.

14- World Bank, Governance and development, the world bank washing, DC ,1992